أدانت قرار «الجامعة» بمنح مقعد سوريا للمعارضة والسماح بتسليحهم

دمشق تفتح النار على العرب وتتهمهم بـ«استدعاء التدخل العسكري»

■ الخارجية السورية: القرار خرق لميثاق الجامعة العربية التي اختارت أن تكون طرفاً منحازاً في الصراع

■ اتهامات صريحة للسعودية وقطر بتزعم المؤامرة على سوريا وعرقلة الحل السلمي للأزمة

جانب من اجتماع سابق لوزراء خارجية الجامعة العربية

مسلحون معارضون في الرقة

عواصم - «وكالات»: أدانت الحكومة السورية قرار وزراء الخارجية العرب بمنح مقعد سوريا في جامعة الدول العربية إلى الائتلاف الوطني المعارض، الذي اتهمته بأنه «دأب على استدعاء التدخل العسكري بأي ثمن، ولو على حساب دم الأبرياء» من الشعب السوري، ووصفت القرار بأنه يمثل «خرقا» لميثاق الجامعة العربية.

وذكرت وزارة الخارجية والمغتربين، في بيان أوردته وكالة الأنباء السورية الرسمية «سانا» امس، أن الجامعة العربية «اختارت منذ تدخلها في مسار الأزمة في سوريا، ان تكون طرفا منحازا لصالح جهات عربية وإقليمية ودولية، تستحضر التدخل العسكري الخارجي في الأزمة، وتعرقل أي حل سياسي يقوم على الحوار الوطني».

كما اتهمت الخارجية السورية تلك «الجهات» بأنها «تشجع وتمول أطرافا في المعارضة، ومجموعات إرهابية متطرفة، تعمل على تأجيج الأزمة، من خلال عمليات قتل الأبرياء، وتخريب البنى التحتية، واستهداف الجيش العربي السوري، وقوى الأمن، وإشاعة الفوضى وعدم الاستقرار في البلاد».

كما اعتبر البيان أن الجامعة العربية «باتت رهينة الموقف السياسي المنحاز لدول خليجية بعينها «قطر والسعودية»، وبالتالي لا يمكن أن تكون طرفا يسهم في الوصول إلى حل سياسي حقيقي للأزمة في سوريا، يقوم على إرادة الغالبية العظمى من أبنائها».

وشددت وزارة الخارجية السورية على «موقفها الثابت والرافض لأن يكون للجامعة، في ظل سياساتها المنحازة والسلبية، أي دور أو تمثيل في أي خطة أو جهود دولية تسعى إلى حل سلمي للأزمة في سوريا».

وذكرت أن القرار، الذي صدر امس الاول عن مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية، «يرسخ من جديد الدور القطري، الذي يطلق اليوم رصاصة الرحمة على شيء اسمه الجامعة العربية».

وأضافت أن القرار يؤشر أيضا على أن «مشيخات المال والنفط والغاز، باتوا أدوات التحكم بالعمل العربي المشترك، وبالأمن القومي العربي، في سبيل حرف البوصلة عن العدو الحقيقي الذي يحتل الأرض، وتوجيهها نحو صراع مصطنع وهدام، يستهدف وحدة الصف العربي والإسلامي».

وتابع البيان أن «استهداف سوريا من تحت مظلة قرارات جامعة الدول العربية، يؤكد أن الأطراف العربية التي تتزعم هذا الجهد التخريبي، وفي طليعتها قطر والسعودية، تسعى من خلال القرار.. إلى حجب حقيقة ما تشهده سوريا من إرهاب منظم، وتحريض خارجي، يسعى إلى عرقلة حل الأزمة سلمياً».

وأشارت الخارجية السورية إلى أن القرار تضمن أيضاً «تقديم دعم عسكري للمجموعات الإرهابية، التي تسعى إلى سفك الدم السوري، وتدمير البنى التحتية، وهو ما يشكل أركان وعناصر جريمة العدوان، التي نصت عليها قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة»، بحسب ما جاء في البيان.

وكان وزراء الخارجية العرب قرروا امس الاول السماح للدول العربية بتقديم الدعم العسكري للمعارضة السورية التي تقاتل قوات الرئيس بشار الأسد إذا رغبت في ذلك ووجهت الدعوة للائتلاف الوطني السوري المعارض لشغل مقعد سوريا في الجامعة.

وسبق أن شددت جامعة الدول العربية على أن تكون المساعدات للمعارضة السياسية السورية والجيش السوري الحر إنسانية ودبلوماسية فقط خلال الحرب الاهلية التي اودت بحياة زهاء 70 الف شخص.

لكن البيان الختامي لاجتماع وزراء الخارجية العرب شدد على «حق كل دولة وفق رغبتها «في» تقديم كافة وسائل الدفاع عن النفس بما في ذلك العسكرية لدعم صمود الشعب السوري والجيش الحر».

وتقود قطر مسعى ضد دمشق في الجامعة العربية لكن قرار الأربعاء لم يخرج بالإجماع، فلبنان والعراق والجزائر رفضت الموافقة على الأجزاء الخاصة بسوريا من البيان الختامي.

ويقول مسؤولون غربيون حاليون وسابقون ان المسؤولين القطريين والشركاء عربا من السعودية ودول اخرى يبرمون بالفعل صفقات أسلحة على الحدود السورية التركية مع مجموعات متباينة من جماعات المعارضة.

وقال الامين العام للجامعة العربية نبيل العربي في مؤتمر صحفي ان الوزراء وجهوا دعوة للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية إلى تشكيل هيئة تنفيذية «لشغل مقعد سوريا في الجامعة ومنظماتها ومجالسها وأجهزتها للمشاركة في القمة العربية في الدوحة» يومي 26 و27 مارس الحالي.

واكد ان منح المعارضة مقعد سوريا في الجامعة سيكون معلقا إلى أن تشكل هذه المعارضة هيئة تنفيذية لشغل هذا المقعد.

وتابع أن ذلك سيكون «إلى حين إجراء انتخابات تفضي إلى تشكيل حكومة تتولى مسؤولية السلطة في سوريا».

وكانت الجامعة العربية علقت عضوية الحكومة السورية فيها عام 2011 احتجاجا على استخدام السلطات السورية القوة في التعامل مع «المحتجين السلميين».

■ العربي: ندعو المعارضة لشغل مقعد سوريا شرط تشكيل هيئة تنفيذية

■ لبنان والعراق والجزائر يخرجون عن الإجماع العربي

ورحب وليد البني المتحدث باسم الائتلاف المعارض بالقرار وقال ان من الافضل ان يأتي متأخرا أفضل من الا يأتي على الاطلاق.

واعتبر القرار خطوة في طريق المطالبة بمقعد في الامم المتحدة وقال أن مثل هذه الخطوات المهمة ستؤدي في آخر الامر الى الاطاحة بالاسد ووضع نهاية لنظامه الوحشي.

وتم انتخاب معاذ الخطيب «52 عاما» الواعظ في المسجد الأموي بدمشق في نوفمبر الماضي لرئاسة الائتلاف المعارض، وحصل على تعهدات محدودة بمساعدة المعارضين من وزراء غربيين وعرب في روما في أواخر الشهر الماضي.

لكن وزير الخارجية اللبناني عدنان منصور سار في الاتجاه المعاكس في اجتماع يوم الأربعاء فدعا إلى إلغاء تعليق عضوية سوريا بجامعة الدول العربية للمساعدة في التوصل الى حل سياسي للصراع في البلاد.

وقال منصور في الاجتماع الوزاري بالجامعة «فلنعد سوريا إلى حضن جامعتها العربية ولنرفع تعليق مشاركتها في اجتماعاتنا» مضيفا «فالتواصل مع سوريا لإنقاذها واحتضانها من جديد ضروري من أجل الحل السياسي».

وقال لرويترز في وقت لاحق ان مقعد سوريا يجب الا يذهب للمعارضة. واضاف ان سوريا دولة وحكومة وفكرة ان يحل محلها مجموعة من المعارضين امر خطير جدا.

ويهيمن على حكومة رئيس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي ائتلاف يضم جماعة حزب الله وحلفاءها من الشيعة والمسيحيين الذين يؤيدون الأسد.

وقال ميقاتي الذي سعى لانتهاج سياسة النأي بالنفس عن الصراع في سوريا إن بلاده ستحترم أي قرار تتخذه جامعة الدول العربية بشأن سوريا.

لكن منصور انتقد الخطوات التي اتخذتها الجامعة ضد دمشق.

وقال منصور «عقدنا اجتماعات على مدى عامين واتخذنا قرارات تلو قرارات ظننا منا أننا بها سنوفر لسوريا الأمن والاستقرار بإزاحة نظام واستبداله بآخر.. غرقت سوريا بالدماء والدمار».

«شهداء اليرموك» يتعهد بسلامة «جنود الأمم المتحدة» المحتجزين لديه

دورية تابعة للأمم المتحدة في الجولان

عواصم - «وكالات»: قال ناشط سوري امس إن مقاتلي المعارضة الذين يحتجزون 21 من قوات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة قرب هضبة الجولان في جنوب سوريا يقولون إنهم لن يلحقوا بهم أي أذى لكنهم يصرون على ضرورة انسحاب القوات الحكومية من المنطقة قبل الإفراج عنهم.

ونقل رامي عبد الرحمن مدير المرصد السوري لحقوق الإنسان عن متحدث باسم لواء «شهداء اليرموك» قوله إن أفراد قافلة قوات حفظ السلام محتجزون كضيوف في قرية جملة على بعد نحو كيلومتر من خط وقف إطلاق النار مع هضبة الجولان التي تحتلها اسرائيل.

وقال عبد الرحمن بعد أن تكلم مع متحدث باسم مقاتلي المعارضة صباح الامس «قال إنهم لن يتعرضوا للأذى. لكن مقاتلي المعارضة يريدون انسحاب الجيش السوري ودباباته من المنطقة».

وكانت الأمم المتحدة قد اكدت امس الاول إن زهاء 20 من جنود حفظ السلام احتجزوا في سوريا على ايدي حوالي 30 مقاتلا على صلة بجماعات المعارضة السورية المسلحة قرب مرتفعات الجولان التي تحتلها اسرائيل.

وقالت الأمم المتحدة إنها ارسلت فريقا لحل المشكلة. واستهجن مجلس الأمن المؤلف من 15 دولة الحادث وطالب بالإفراج فورا عن جنود حفظ السلام.

وقال فيتالي تشوركين سفير روسيا لدى الأمم المتحدة الذي يرأس مجلس الأمن في شهر مارس إن إيرف لادسو رئيس عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة أبلغ المجلس في إفادة طارئة ان المقاتلين الذين احتجزوا جنود حفظ السلام «مرتبطون بعناصر في جماعات المعارضة السورية المسلحة».

واضاف قوله ان محتجزي الجنود قدموا «بعض المطالب المرتبطة بالوضع الفعلي على الأرض في سوريا». ولم يذكر تفاصيل أخرى.

وكان تسجيل مصور بث في موقع يوتيوب ظهر فيه على ما يبدو بعض مقاتلي المعارضة السورية مع القافلة المحتجزة. وامتدت الحرب الأهلية السورية المستمرة منذ عامين إلى مرتفعات الجولان.

وقالت الأمم المتحدة في بيان صدر في نيويورك «كان مراقبو الأمم المتحدة في مهمة إمداد عادية وجرى توقيفهم قرب نقطة المراقبة 58 التي تعرضت لضرر وجرى إخلاؤها في مطلع هذا الأسبوع إثر قتال شديد على مسافة قريبة منها في «بلدة» الجملة».

وتحتل اسرائيل مرتفعات الجولان منذ حرب عام 1967 ولا يسمح للقوات السورية بدخول المنطقة الفاصلة بموجب اتفاق لوقف اطلاق النار تم التوصل اليه عام 1973 واسيفت عليه الصفة الرسمية في 1974. وتراقب قوات للأمم المتحدة المنطقة الفاصلة.

وحذرت إسرائيل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يوم الاثنين إنه لا يمكن توقع أن «تقف مكتوفة اليدين» مع امتداد الحرب الأهلية في سوريا إليها بينما اتهم المبعوث الروسي في الأمم المتحدة فيتالي تشوركين جماعات مسلحة بتقويض الأمن بين الدولتين بالقتال في مرتفعات الجولان.

الرقة تحت القصف المستمر ... ومعارك عنيفة في حلب وحمص وريف دمشق

دمشق - «وكالات»: تواصل القوات النظامية السورية هجومها على محافظة الرقة «شمال» بعد سيطرة كتائب الثوار على معظم أحيائها. وفي الوقت نفسه، يتواصل القتال في حلب وحمص، بعد يوم من مقتل 140 شخصا جراء القصف بأنحاء البلاد.

وأفاد المركز الإعلامي السوري في ساعات الصباح الأولى امس بإطلاق صاروخين من طراز سكود من اللواء 155 في القطيفة بريف دمشق باتجاه الشمال السوري، ثم أعلنت لجان التنسيق المحلية أن عشرات الأشخاص قتلوا وجرحوا اثر سقوط أحد الصاروخين على بلدة معدان بريف الرقة. وقال عضو لجان التنسيق المحلية حسام عيسى للجزيرة إن الصاروخ الثاني سقط في كفر محمد علي وتسبب بمجزرة ذهب ضحيتها العديد من المدنيين. وأضاف أن النظام كثف طلعاته الجوية من مطار الطبقة العسكري على مدينة الرقة بعد إعلان الثوار السيطرة عليها. وقال مراسلون في الرقة إن 22 شخصا قتلوا في غارة على حي البياطرة بالرقة التي تعرضت أمس الأول لما لا يقل عن 25 غارة. وتحدث ناشطون عن ارتفاع قتلى الغارات على المدينة إلى أربعين. وكان الجيش الحر أعلن أن السيطرة على مدينة الرقة جاءت بعد اشتباكات عنيفة منذ أكثر من شهرين، حيث تم «تحرير» مقري الأمن السياسي والعسكري ومبنى المحافظة واعتقال أكثر من 150 من عناصر قوات النظام. كما استحوذ الثوار على كمية كبيرة من الأسلحة والذخائر.

ويقول مراسلون في المدينة إنه ما زال أمام الثوار الاستيلاء على مقر الفرقة 17 -الذي يبعد ثلاثة كيلومترات عن الرقة- واللواء 93 التابع للفرقة، ومطار الطبقة العسكري، كي تكون الرقة أول محافظة سورية تخرج بالكامل عن سيطرة النظام.

وفي ريف دمشق، قال المجلس المحلي لمدينة داريا إن قوات النظام واصلت لليوم الخامس عشر بعد المائة إرسال الآليات العسكرية من مطار المزة العسكري إلى داريا لاستعادة السيطرة عليها، وذلك بالتزامن مع تجدد القصف من مدفعية الحرس الجمهوري والدبابات المنتشرة على أطراف المدينة.

وأكدت شبكة شام تواصل القصف براجمات الصواريخ والمدفعية الثقيلة على معضمية الشام، كما تحدث ناشطون عن تجدد القصف بقنائف الهاون على بلدة الذيابية.

وفي دمشق، دمر مقاتلو الجيش الحر أمس الأول حاجز مجمع 8 آذار في الزبلطاني، بينما تواصلت الاشتباكات في حي جوبر على مقربة من ساحة العباسيين، وفي منطقة المتحلق الجنوبي قرب مطار دمشق الدولي. وقال المركز الإعلامي السوري إن القصف بالمدفعية الثقيلة وراجمات الصواريخ تجدد أيضا على أحياء درعا البلد وطريق السد ومدينة الشيخ مسكين بريف درعا.

وأضاف أن اشتباكات عنيفة اندلعت أمس بين الجيش الحر وقوات النظام في حي الأربعين بحماة، وأن قصفا مدفعيا استهدف قريتي خان أرنبة وجباتا الخشب في محافظة القنيطرة بهضبة الجولان المحتل. ويؤكد ناشطون أن محافظة حمص تتعرض لحملة عسكرية هي الأعنف منذ بدء الثورة قبل سنتين، حيث قصف الطيران الحربي صباح الأمس بصواريخ جو أرض مدينة تلبيسة بريف حمص. وقالت لجان التنسيق المحلية إن القصف استهدف الأحياء السكنية، مما أدى إلى مقتل وجرح العشرات أغلبهم من الأطفال والنساء وتدمير عدد كبير من المباني.

كما جددت قوات النظام قصفها على بلدة تير معلة ومنطقة البساتين بريف حمص، وسط اشتباكات بين الجانبين في بلدة الدار الكبيرة بريف المدينة.

ووثقت شبكة شام صباح الإمس قصفا عنيفا براجمات الصواريخ والمدفعية الثقيلة على حي الخالدية وكافة أحياء حمص المحاصرة، بالتزامن مع اشتباكات عنيفة في محيط حي الخالدية.

كما تحدثت الشبكة عن وقوع اشتباكات في محيط حي الليرمون بحلب، وقالت إن الطيران الحربي قصف عددا من الأحياء الشرقية بحلب، وإن الجيش الحر تصدى لمحاولة قوات النظام اقتحام بلدة معارة الأرتيق في منطقة جمعية الزهراء.

وفي الأثناء، تدور في ريف إدلب اشتباكات عنيفة بمحيط معسكر الشيبية، كما تقصف مدفعية النظام بلدة النيرب، بينما يواصل طيران النظام قصفه على معظم أحياء مدينة دير الزور.

معارضون خلال معارك في حمص